أخبار عربية ودولية

سلطان عُمان يطلق صندوقا استثماريا بقيمة ١,٥ مليارات دولار

وجّه سلطان عُمان هيثم بن طارق آل سعيد بإطلاق صندوق استثماري باسم «صندوق عُمان المستقبل» برأس مال يبلغ مليارى ريال عُماني (٥,١ مليارات دولار). وبحسب ما ذكرت وكالة الأنباء العُمانية، جاء ذلك خلال ترؤس السلطان هيثم بن طارق اجتماع مجلس الوزراء الذي عُقد بقصر البركة نشرته صحف مسقط أمس الخميس. ويهدف الصندوق، إلى تعزيز النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص للدخول في شراكات، وتمويل مشاريع الاستثمارات المجدية في قطاعات التنويع الاقتصادي التي تستهدفها «رؤية عُمان ٢٠٤٠». كما وجّه سلطان عُمان باستمرار تطبيق نسبة تخفيض بمقدار ١٥% من إجمالي قيمة فاتورة الكهرباء لجميع المشتركين بفئة المساكن، الذين يملكون حسابين أو أقل، وذلك خلال أشهر الصيف من شهر مايو إلى نهاية شهر أغسطس المقبل؛ وذلك لتخفيف الآثار المتوقعة على المواطنين كافة، وخصوصاً ذوي الدخل المحدود، من ارتفاع قيمة فاتورة استهلاك الكهرباء خلال فترة الصيف.

القضاء العسكري اللبناني يتهم عناصر من حزب الله بقتل جندي إيرلندي عمدا

بيروت - الوكالات: اتهم القضاء العسكري خمسة عناصر من حزب الله، أحدهم موقوف، بجرم القتل عمداً في الاعتداء على دورية للكتيبة الأيرلندية العاملة في قوة الأمم المتحدة الموقتة في جنوب لبنان، والذي أسفر عن مقتل جندي أيرلندي، وفق ما أفاد مصدر قضائي وكالة فرانس برس أمس.

وقتل الجندي الأيرلندي شون روني (٢٣ عاماً) وأصيب ثلاثة آخرون من زملائه بجروح في ١٤ ديسمبر خلال حادثة تخللها إطلاق رصاص على سيارتهم المدرعة أثناء مرورها في منطقة العاقبية في جنوب البلاد. وبعد أقل من أسبوعين، سلم حزب الله، القوة السياسية والعسكرية النافذة، الجيش مطلق النار الأساسي.

واتهم القرار الاتهامي الذي أصدره قاضي التحقيق العسكري الأول فادي صوان عناصر ينتمون إلى حزب الله بـ«تأليف جماعة من الأشرار، وتنفيذ مشروع جرمي واحد».

وأكد أن أفعال كل من الموقوف محمّد عيّاد وأربعة فارين من وجه العدالة تنطبق على الفقرة الخامسة من المادة ٥٤٩ من قانون العقوبات اللبناني والتي تنصّ على أنه «إذا ارتكب جرم على موظف رسمي أثناء ممارسته الوظيفة أو في معرض ممارستها أو بسببها يعاقب بالإعدام».

وخلص القرار، الذي اطلعت عليه فرانس برس ويقع في ثلاثين صفحة، الأشخاص المذكورين بـ«القتل عمداً». وأحال الجميع على المحكمة العسكرية لمحاكمتهم.

كما سلّم صوان نسخة عن القرار الاتهامي إلى قوة اليونيفيل.

○ عناصر من قوة اليونيفيل بجنوب لبنان.

وأظهرت تسجيلات بالصوت والصورة لكاميرات مراقبة ضُبطت في محيط موقع الاعتداء، وفق القرار الاتهامي، «بشكل واضح محاصرة الدورية المعتدى عليها من كلّ الجهات، ومهاجمتها من قبل مسلحين، وقد سمع بعضهم يقول «نحن من حزب الله»، وينادون بعضهم عبر الأجهزة اللاسلكية».

وكان القضاء اللبناني ادعى مطلع العام على سبعة أشخاص بجرائم «إطلاق النار تهديداً من سلاح حربي غير مرخص وتحطيم الآلية العسكرية وترهيب عناصرها».

وسارع حزب الله إثر مقتل الجندي الأيرلندي برصاصة اخترقت رأسه من الخلف إلى تعزية قوة اليونيفيل. ودعا على لسان مسؤول فيه إلى عدم إقحامه في الحادثة «غير المقصودة». ثم عمد إلى تسليم مطلق النار الأساسي في إطار تعاونه مع التحقيق الذي أجرته مديرية المخابرات في الجيش.

ولم تحدّد قوة اليونيفيل تفاصيل الحادثة التي وقعت خارج نطاق عملياتها، فيما أورد الجيش الأيرلندي أن سيارتين مدرعتين فيها ثمانية أفراد، تعرضتا «لنيران من أسلحة خفيفة» أثناء توجههما إلى بيروت.

وتقع بين الحين والآخر مناوشات بين دوريات تابعة لليونيفيل ومناصري حزب الله في منطقة عمليات اليونيفيل قرب الحدود في جنوب البلاد. لكنها نادراً ما تتفاقم وسرعان ما تحتويها السلطات اللبنانية.

وقوة اليونيفيل موجودة في لبنان منذ عام ١٩٧٨، وتضم نحو عشرة آلاف جندي وتنتشر في جنوب لبنان للفصل بين لبنان وإسرائيل.

واشنطن تفرض عقوبات جديدة على السودان

واشنطن - الوكالات: فرضت الولايات المتحدة أمس عقوبات اقتصادية جديدة وقيودا على التأشيرات «بحق الأطراف الذي يمارسون العنف» في السودان، وذلك بهدف تجفيف مصادر تمويل طرفي النزاع، أي الجيش وقوات الدعم السريع.

وقال مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض جايك سأليفان في بيان إن أعمال العنف في هذا البلد تشكل «مأساة ينبغي أن تتوقف»، من دون أن يدلي بتفاصيل إضافية عن العقوبات.

من جهته، أشار وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في بيان منفصل إلى إجراءات اتخذت «ردا على عدم وفاء الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بالتزاماتهما»، مندداً خصوصا بـ«أعمال نهب وهجمات على منازل وبنى تحتية مدنية وقصف جوي ومدفعية وإعاقة وصول المساعدة الإنسانية».

وتستهدف القيود على التأشيرات مسؤولين في المعسكرين لم تكشف هوياتهم إضافة إلى مسؤولين سابقين في نظام الرئيس المخلوع عمر البشير.

وتستهدف العقوبات الاقتصادية العديد من الشركات السودانية في قطاعات الصناعة والدفاع والتسلح بينها شركة «سودان ماستر تكنولوجي» التي تدعم الجيش.

وبالنسبة إلى قوات الدعم السريع، فرضت واشنطن عقوبات على شركة الجنيد للمناجم والتي تدير مناجم ذهب عدة في إقليم دارفور بشمال غرب البلاد وتمول القوات المذكورة.

ولا تطاول هذه العقوبات في شكل مباشر قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو.

وكان وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن أعلن في وقت سابق أن الولايات المتحدة «تنظر في خطوات يمكننا اتخاذها لتوضيح وجهات نظرنا حيال أي زعماء يقودون السودان في الاتجاه الخاطئ». وأوضح أن «طرفي النزاع» مسؤولان عن هذا الوضع.

منذ بدء القتال في ١٥ أبريل وافق جيش اللواء عبد الفتاح البرهان كما قوات الدعم السريع التابعة لمحمد حمدان دقلو على ١٢ هدنة قبل انتهاكها على الفور.

وقال سأليفان في بيانه إن «حمام الدم» في الخرطوم ودارفور «مروّع».

وأضاف أن خرق الهدنة الأخيرة «زاد من مخاوفنا من نزاع طويل الأمد ومعاناة كبيرة للشعب السوداني».

وبحسب منظمة اليونيسف يحتاج أكثر من ١٣,٦ مليون طفل إلى مساعدات إنسانية في السودان بينهم «٦٢٠ ألفا يعانون من سوء التغذية الحاد وقد يتوفى نصفهم إذا لم يتلقوا المساعدة في الوقت المناسب».

بالإضافة إلى ذلك فر ٣٥٠ ألف شخص إلى البلدان المجاورة: نصفهم إلى مصر والآخرون إلى تشاد وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى أو إثيوبيا.

ويزداد الوضع خطورة كل يوم: السودان على شفير المجاعة وفقًا للأمم المتحدة وموسم الأمطار يقترب من مخاطر انتشار الأوبئة.

○ واشنطن اتهمت الجيش السوداني والدعم السريع بعدم الوفاء بالتزاماتهما. (رويترز)

الأمم المتحدة: لا بديل لإنقاذ الناقلة صافر قبالة اليمن رغم المخاطر

الأمم المتحدة - (أ ف ب): أكد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيم شتاينر يوم الأربعاء أن نقل أكثر من مليون برميل من النفط من الناقلة المهجورة قبالة اليمن يحمل «مخاطر واضحة»، لكن عدم التحرّك حيالها قد يؤدي إلى تسرّب نفطي مدمّر. وأفاد شتاينر الذي تتولى وكالته عملية إنقاذ الناقلة «صافر» منذ يوم الثلاثاء: «إذا حدث أمر ما بشكل خطأ، فبالتأكيد ستُطرح العديد من الأسئلة». لكن «التخلي عنها ليس خيارا»، وفق ما قال في مقابلة أجرتها معه فرانس برس.

وتحمل الناقلة التي بُنيت قبل ٤٧ عاما كمية نفط تتجاوز بأربع مرّات تلك التي تسرّبت في كارثة «إكسون فالديز» قبالة ألاسكا عام ١٩٨٩، والتي كانت من بين أسوأ الكوارث البيئية في العالم. ولم تخضع صافر لأعمال صيانة منذ اندلعت الحرب الأهلية في اليمن عام ٢٠١٥ إذ هُجرت قبالة ميناء الحُديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين الذي يعد بوابة رئيسية للشحنات القادمة إلى البلد الذي يعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية.

وتعيّن على الأمم المتحدة شراء ناقلة عملاقة من أجل نقل النفط من صافر في إطار عملية من المقرر أن تبدأ في غضون أقل من أسبوعين. وستضخ شركة سميت سالفدج النفط من صافر إلى السفينة نوتيكا (المملوكة للأمم المتحدة) قبل أن تقوم بقطر إلى الناقلة الفارغة. وذكر شتاينر أن أولى الصور التي أرسلت من الموقع هذا الأسبوع أظهرت «ناقلة قديمة تعاني من الصدأ». ولم يجد الخبراء الذين صعدوا على متن السفينة يوم الأربعاء «أي أمر لم نتوقعه» رغم أن المسؤولين عن العملية مازالوا بانتظار تقييم كامل، بحسب ما أفاد.

في الأثناء، مازالت صافر بمثابة قنبلة موقوتة. وقال شتاينر إن «السيناريو الأكثر كارثية قد يتمثل بانفجار السفينة أو انهيارها، ما من شأنه أن يتطور إلى تسرب نفطي كبير». ويمكن لتنظيف التسرب الذي «يُنظر إليه بشكل متزايد على أنه خطر لا يمكن تجنبه» أن يكلف مبلغا يصل إلى ٢٠ مليار دولار، فضلا عن الثمن البيئي والبشري فيما تتفاوض الأمم المتحدة مع مجموعة تأمين من أجل العملية.

وستتثمل إحدى أولى الخطوات بتأمين السفينة التي توقف عمل الأنظمة على متنها. ومن ثم سيتعيّن على سميت سالفدج «ضخ غاز خامل في الخزانات يخفض بشكل كبير خطر وقوع انفجار أو حريق».

لكن الأمم المتحدة تستعد للأسوأ مع «خطة طوارئ تتجاوز بكثير موقع صافر» وعليها أخذ المخاطر التي تشكلها الألغام على اليابسة في عين الاعتبار. وإضافة إلى مجموعة التأمين، اضطرت الأمم المتحدة إلى الاستعانة بمجموعة من المحامين والخبراء، إضافة إلى طرفي النزاع في اليمن، للتوصل إلى اتفاق يتيح تفريغ شحنة صافر بأمان. لكن الهيئة الدولية مازالت بحاجة إلى ٢٩ مليون دولار من أجل العملية التي تقدّر كلفتها بأكثر من ١٤٠ مليون دولار.

وحتى وإن تم ضخ النفط في عملية يمكن أن تُستكمل بحلول مطلع أو منتصف يوليو لن ينتهي الخطر تماما بالنسبة إلى شتاينر. ولا يفيد الضخ إلا في إخراج النفط السائل. لكن «على مدى السنوات، تتشكل رواسب من نوع ما في أسفل الخزانات» يستدعي تنظيفها الاستعانة بفريق متخصص من سميت سالفدج، على حد قوله.

وتابع شتاينر أنه «لا يمكن الاستهانة بأهمية هذه الرواسب فيما يتعلق بتأثيرها المحتمل على التنوع البيولوجي البحري» أو صحة الشعب اليمني. ولن تنتهي العملية إلا لدى قطر صافر إلى ورشة خردة. لكن بينما يشكّل محتوى السفينة خطرا كبيرا في الوقت الحالي، إلا أنه من الممكن أن يأتي بمكاسب كبيرة. وقال شتاينر: «قد تكون هناك عائدات كبيرة بعشرات ملايين الدولارات» ما لم يتلوث بمياه البحر أو مواد أخرى.

وتابع: «يمكن في الحقيقة بيع النفط لتُستخدم عائداته من أجل مساعدة الناس اليائسين في اليمن الذين يكافحون من أجل البقاء». لكن الطريق مازال طويلا قبل وصول موعد تحقيق هذه العائدات إذ يتعيّن على طرفي النزاع في اليمن الاتفاق على كيفية استخدام العائدات المحتملة. وقال شتاينر إن الأمم المتحدة «ستستمر بالتواصل» مع الطرفين «على أمل الوصول إلى النتيجة المقنعة للجميع».

○ مخاوف من انفجار أو انهيار الناقلة صافر. (أ ف ب)

إيكونوميست:

إيران تملك قنابل نووية «عند الطلب».. وقدرة إسرائيل على الردع تتراجع

سلطت مجلة «الإيكونوميست» الضوء على تطورات البرنامج النووي الإيراني بعد ٥ سنوات من إعلان الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، انسحابا أحاديا من خطة العمل الشاملة المشتركة لعام ٢٠١٥، لتقييد القدرات النووية الإيرانية مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية، مشيرة إلى أن إيران لم تقف مكتوفة الأيدي طوال السنوات الماضية. وذكرت المجلة البريطانية، في تقرير ترجمه «الخليج الجديد»، أن صور الأقمار الصناعية الأخيرة تؤكد أن إيران تبني منشأة نووية في جبال زاجروس، بالقرب من موقع التخصيب الحالي في نطنز.

وأضافت أن الصور تظهر أن المنشأة عميقة جدًا تحت الأرض لدرجة أنها ستكون غير معرضة للخطر حتى أمام أقوى قنبلة في أمريكا لخرق المخابئ، حسب تحليل مركز «جيمس مارتن» لدراسات عدم الانتشار النووي في كاليفورنيا. وأورد تحليل المركز أنه تم حفر ٤ مداخل في سفح الجبل، عرض كل منها ٦ أمتار وارتفاعها ٨ أمتار، وأن عمق المنشأة هو ٨٠-١٠٠ متر تحت سطح الأرض. وكان الأمريكيون قد طوروا قنبلة تعرف باسم gbu-٥٧، يمكنها اختراق ٦٠ مترًا تحت سطح الأرض قبل أن تنفجر، لكنها لم تعد كافية لتدمير مخبأ إيران الجديد.

ويعتقد معهد العلوم والأمن الدولي، وهو مؤسسة فكرية في واشنطن، أن أعمق جزء من المنشأة الإيرانية يمكن استخدامه كقاعة لعدد صغير من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة التي يمكنها إنتاج ما يكفي من اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة بسرعة؛ لجعل إيران قادرة على اختراق نووي لا يمكن إيقافه.

مصادر استخباراتية: الإمارات تستعين بمستشار أمريكي للتعاون النووي مع الصين

أفادت مصادر استخباراتية بأن مؤسسة الإمارات للطاقة النووية أعادت التعاقد مع المستشار القانوني الأمريكي، تشارلز بيترسون، في إطار تطوير مفاعلها الرابع والأخير بمجموعة محطات براكة، بالشراكة مع الصين وكوريا الجنوبية. وذكرت المصادر أن بيترسون سيتقاضى ٣٢٠ دولارًا في الساعة، وسيساعد الفريق القانوني في مؤسسة الإمارات للطاقة النووية في صياغة عقود مشروع المفاعل، الذي تطوره شركة كيبكو الكورية الجنوبية، وفقا لما أورده موقع «إنتليجنس أونلاين» الفرنسي. وأضاف الموقع، المعني بالشأن الاستخباراتي، أن المشروع يشمل شراكة اليورانيوم المخصب مع المؤسسة النووية الوطنية الصينية (CNNC).

وقاد بيترسون البرنامج النووي لدولة الإمارات عندما كان الرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢، وكان داعمًا لعرض شركة كيبكو الناجح. وانتقل الخبير الأمريكي لاحقا لتقديم المشورة إلى مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة في المملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧. ومثل بيترسون الرياض في محادثات اتفاقية ١٢٣، وهي الاتفاقية التي تفرضها المادة ١٢٣ من قانون الولايات المتحدة للطاقة الذرية لعام ١٩٥٤ كشرط للتعاون مع أي دولة أخرى في مجال الطاقة النووية. ولا يزال هذا الشرط عائقا أمام تعاون كيبكو وشركة وستنجهاوس الأمريكية لبناء مفاعلات نووية بالمملكة العربية السعودية.

بعد وقف الإمارات تأشيرات اللبنانيين.. شكاوى من خلل بمنظومتها الإلكترونية

قال لبنانيون إنهم وجدوا بالفعل صعوبات تقنية في طلب تأشيرات دخول إلى الإمارات عبر التطبيق الإلكتروني الذي تعتمده شركات السياحة والسفر لهذا الغرض، وذلك رغم نفي وزير الخارجية اللبناني عبدالله بوحبيب تلقي وزارته أي إخطار أو معلومة تفيد بوقف أبوظبي تأشيرات دخول مواطني بلاده. وتأتي هذه التطورات بعد ساعات من نشر قناة «الغد» الإماراتية، نقلا عن مصادر، تأكيدات بأن أبوظبي قررت إيقاف تأشيرات دخول اللبنانيين بسبب تلقي تهديدات من «حزب الله».

وأفادت تقارير بأن الراغبين بالسفر إلى الإمارات حاولوا طلب تأشيرة دخول عبر التطبيق الإلكتروني الذي تعتمده شركات السياحة والسفر للحصول على هذه التأشيرة لم يتمكنوا من ملء الطلب، وكانوا يتلقون إشعاراً بوجود خلل تقني وبعدم القدرة على تقديم الطلب لعدم استيفائه الشروط. وذكرت معلومات أن أسباب وقف التأشيرات يعود إلى مخاوف من عمل أمني بعد مراقبة تحركات وتحويلات مالية مشبوهة وتحريض إعلامي ضد الدولة الإماراتية نتيجة التطبيع مع إسرائيل، وفق ما نقلت صحيفة «القدس العربي».

الرئيس الأوغندي مخاطبا الغرب: لا أحد سيجعلنا نتراجع عن قانون مكافحة المثلية الجنسية

قال الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني إنه «لا أحد سيجعلنا نتراجع» عن تطبيق قانون مكافحة المثلية الجنسية، وذلك ردا على تهديد دول غربية بفرض عقوبات على كمبالا لإقرارها القانون. وندد كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا بالقانون الجديد الذي أصبح نافذا يوم الإثنين بعدما وقع عليه موسيفيني، ويفرض عقوبات شديدة على العلاقات المثلية وكذلك على «الترويج» للمثلية. وقال موسيفيني في اجتماع لقيادات في حزبه الأربعاء إنّ «حركة المقاومة الوطنية (الحزب الحاكم) لم تتحدّث يوماً بلسانين، ما نقوله لكم سرّاً هو ما نقوله لكم علناً».

وأضاف بحسب بيان نشرته الرئاسة الأوغندية «من هنا، فإنّ توقيع القانون تمّ، ولا أحد سيجعلنا نتراجع عنه». ووفقاً للبيان فإنّ «الرئيس موسيفيني حضّ الأوغنديين على الحفاظ على حزمهم، مؤكّداً أنّ المثلية الجنسية قضية خطيرة تهمّ الجنس البشري». وأضاف البيان أنّ رئيس الجمهورية «هنّأ المشرّعين على دعمهم» هذا النصّ، معتبراً أنّه «عندما يناضلون من أجل القضية الصائبة، لا يمكن لأحد أن يهزمهم». وهذا أول تعليق علني لموسيفيني منذ صدور «قانون مكافحة المثلية الجنسية للعام ٢٠٢٣».

وأثار إقرار هذا القانون انتقادات من قبل منظمات حقوقية والعديد من الدول الغربية. وندّد بالقانون الرئيس الأمريكي جو بايدن، معتبراً أنّه يشكّل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، وملوّحاً بقطع المساعدات والاستثمارات عن البلد الواقع في شرق إفريقيا. بدوره، حذر وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أوغندا من أن علاقتها بالشركاء الدوليين ستكون مهددة إذا لم تتراجع عن القانون. كما عبّرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن «ذهولها» لرؤية مشروع القانون يدخل حيز التنفيذ، معتبرة أنه يفتح الطريق أمام «انتهاكات منهجية لحقوق مثليي الجنس والمتحوّلين جنسيا».